

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠٩

الثلاثاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	أيرلندا	السيد كيلي
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/519)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2021/520)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/519)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/520)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/610، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/519، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، والوثيقة S/2021/520، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الصين، إستونيا، فرنسا، الهند، أيرلندا، كينيا، المكسيك، النيجر، النرويج، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. واعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مامان ساني (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*)**:** يشرفني أن أدلي بهذا البيان تعليلا للتصويت باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، أي تونس وكينيا والنيجر، وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

ونشكر القائم على الصياغة على ما بذله من جهود في إعداد القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمدة سنة إضافية، كما نشيد بأعضاء مجلس الأمن الآخرين لروح التوافق في الآراء التي تحلوا بها وانخراطهم البنّاء أثناء المفاوضات. وقد اتفقنا على الانضمام إلى توافق الآراء بالتصويت لصالح القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١) لاقتناعنا بأن دعم الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف ضروري لإيجاد حل دائم للأزمة.

ومع ذلك، لايزال تحقيق الاستقرار في مالي بعيد المنال، على الرغم من التدخلات المتعددة، ومن الواضح الآن أننا سنحتاج إلى تعديل جهودنا. وكنا نريد أن يمكّن القرار البعثة من مساعدة مالي بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، في مواءمة جهودهم السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية وتبسيطها لجعلها أكثر اتساقا وفعالية وقدرة على خدمة مصالح شعب مالي، الذي استنزف لفترة طويلة جدا.

وفيما يتعلق بالدعم العملياتي واللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فمن الواضح أن ذلك الدعم – رغم أهميته – دون المستوى اللازم للقضاء على آفة الإرهاب إلى حد بعيد. وكلما تأخرنا في فهم ذلك، زادت خطورة المشكلة. ولذلك، تؤكد مجموعة الـ ٣+١ من جديد الحاجة الملحة إلى الاستعاضة عن البعثة بحل دائم، مثل إنشاء مكتب لتقديم الدعم تابع للأمم المتحدة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** تود الولايات المتحدة أيضا أن تشكر أعضاء مجلس الأمن على الطابع التعاوني لمفاوضاتهم. ونحن ممتنون لزمالة فرنسا في وضع القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١) وفي إجراء المفاوضات.

وإذ أبدأ هذا التعليل للتصويت، أعلم أن قلوبنا مع الـ ١٣ جنديا ألمانيا من حفظة السلام الذين أصيبوا في هجوم بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع يوم ٢٥ حزيران/يونيه أثناء خدمتهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتدين الولايات المتحدة ذلك الهجوم بأشد العبارات.

وفي ضوء المهام الهائلة التي تضطلع بها البعثة، يؤكد وفد بلدي من جديد أنه يجب وضع حدود واضحة بين عمليات مكافحة الإرهاب وبعثات حفظ السلام من أجل حماية حياد الأمم المتحدة وموظفيها وفعاليتها. وتضطلع حكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – وليس مجلس الأمن – بتوجيه القوة المشتركة، وهي تحالف من القوات المحلية يُجري عمليات هجومية لمكافحة الإرهاب داخل بلدانه. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعمل معا لإيجاد خيارات للتقليل من دعم البعثة الواجب السداد من خلال الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونشير أيضا إلى أن الدعم الذي تقدمه البعثة وغيره من أشكال دعم الأمم المتحدة للجهات الفاعلة الإقليمية يجب أن يكون مشروطا بالامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، ويجب أن يكون مصحوبا بآليات تحقق موثوقة ومتينة.

وفيما يتعلق بالولاية الجديدة التي تطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الخيارات المتاحة لزيادة الدعم المٌقدم إلى القوة المشتركة، نؤكد من جديد أن الإذن بموجب الفصل السابع غير مناسب للقوة المشتركة. وعلاوة على ذلك، لا تؤيد الولايات المتحدة استخدام أي مصدر من مصادر تمويل الأمم المتحدة لإنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة للقوة المشتركة. ونشجع الأمين العام على استكشاف كامل الخيارات الثنائية والمتعددة الأطراف بعيدا عن البعثة والأمم المتحدة بشكل أعم.

ونتفق على أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جزء حاسم من الحل المستدام لتحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة الساحل. والولايات المتحدة شريك ملتزم لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقد ألزمنا أنفسنا بتخصيص أكثر من ٥٨٨ مليون دولار لتقديم المساعدة الأمنية وغيرها من أشكال دعم مكافحة التطرف العنيف لبلدان المجموعة منذ السنة المالية ٢٠١٧. وبالنسبة لشعوب منطقة الساحل، فقد قدمت لهم حكومة الولايات المتحدة أكثر من بليوني دولار في مجال الصحة والتنمية والأمن والمساعدات الإنسانية. وسنواصل دعم منطقة الساحل من خلال آليات مناسبة.

أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فقد شعرنا بالجزع لأن المجلس لم يتخذ الخطوات اللازمة لزيادة جمع الأمم المتحدة للمعلومات من أجل تعميق فهم المجلس لكيفية تأثير المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على مالي. وكما نعلم، فإن آثار تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة – التي قد تؤدي إلى نشوب نزاع جديد أو تجدد نزاع قديم وقد تتسبب في ندرة الغذاء والمياه والهجرة الجماعية – مما يهدد بتقويض السلام والاستقرار. هذا علاوة على أن آثار تغير المناخ يمكن أن تقوض قدرتنا على النجاح في تنفيذ عمليات حفظ السلام وغيرها من الأولويات الأمنية المشتركة.

وأخيرا، أود أن أختتم بملاحظة عن العملية الانتقالية الجارية في مالي. إنه من الأهمية بمكان أن تكون انتخابات شباط/فبراير ٢٠٢٢ حرة ونزيهة وأن تسفر عن الانتقال إلى الحكم الديمقراطي بحلول نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الأمر الذي سيهيئ الظروف لتحقيق الاستقرار ويعالج المظالم الاجتماعية. ونؤيد بقوة المعيار الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن رئيس الدولة ورئيس الوزراء لا يمكن أن يترشحا تحت أي ظرف من الظروف للانتخابات الرئاسية. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص الذين لا يزالون محتجزين وتحت الإقامة الجبرية في أعقاب أحداث ٢٤ أيار/مايو ومعاملتهم معاملة إنسانية.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأشرح موقف الهند بشأن القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١)، الذي اتخذ للتو.

تواجه مالي حاليا تحديات سياسية وأمنية خطيرة. وتتطلب هذه المرحلة الدقيقة تجديد التزام جميع أصحاب المصلحة في مالي باتفاق السلام والمصالحة في مالي وتنفيذه، فضلا عن ملكية خارطة الطريق

الانتقالية. إن استمرار دعم الشركاء الثنائيين والدوليين لمالي – بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – مطلوب بشدة في هذه الأوقات العصيبة. وتظل الهند ملتزمة بدعم مالي للتغلب على الأزمة السياسية والأمنية الراهنة.

ظلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار في مالي من خلال دعمها لعملية السلام. ونشيد بجهود حفظة السلام التابعين للبعثة، الذين يعملون في ظل ظروف معقدة وصعبة للغاية. فلا بد من الاعتراف بشكل قاطع بإسهام البعثة المتكاملة في تحقيق السلام والأمن في مالي.

وأود كذلك أن أؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهابيين والجماعات المسلحة المتطرفة تقع على عاتق قوات الدفاع والأمن المالية. وحفظة السلام التابعون للبعثة موجودون هناك لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وأحكامه. والتنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام مسؤولية على تقع عاتق جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط البلدان المساهمة بقوات. غير أن الفقرة ٤٦ من القرار تستهدف البلدان المساهمة بقوات وتلقي المسؤولية عليها فيما يتعلق بما ورد في القرار: "تقاسم المسؤولية عن التنفيذ الفعال للولاية". وتعطي هذه الفقرة انطباعا بأن البلدان المساهمة بقوات في مالي لم تؤد دورها بطريقة مهنية. ولم يرد استنتاج من هذا القبيل في أي من التقارير المشابهة. بل إن العكس صحيح، إذ أن البلدان المساهمة بقوات ظلت تؤدي أداء شجاعا في بيئة صعبة للغاية في مالي.

وقد اتفقنا بالفعل على ألا يقتصر تقييم الأداء على البلدان المساهمة بقوات، بل ينبغي أن يشمل جميع عناصر البعثة – أي العنصر النظامي والمدني وقيادة البعثة. وينعكس ذلك في الإطار المتكامل لسياسات الأداء، بما في ذلك نظام تقييم أداء التخطيط الشامل. وقد يؤدي إدراج أي صيغة مخالفة إلى تقويض الإطار الذي وضعناه بشق الأنفس فضلا عن تبرئة القيادة المدنية للبعثة من أي جنحة. ولذلك، فإننا نواصل الدعوة إلى تنفيذ الإطار المتكامل لسياسات الأداء لمحاسبة جميع حفظة السلام المدنيين والنظاميين على الأداء الفعال في إطار معايير مشتركة مع معالجة أوجه القصور في الأداء.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر المملكة المتحدة فرنسا بوصفها القائمة بالصياغة على جهودها، وترحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمدة ١٢ شهرا أخرى. ونظل من المؤيدين الأقوياء للبعثة التي تؤدي دورا حاسما في تعزيز السلام والاستقرار في مالي. وقيامنا بنشر قواتنا العسكرية دليل على ذلك الدعم.

وترحب المملكة المتحدة بإعادة التأكيد على الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة وهما: دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وحماية المدنيين في وسط البلد. فكلاهما أساسي للسلام والاستقرار في مالي ويعتمدان على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويجب على السلطات الانتقالية أن تفي بالتزامها بالتصدي للإفلات من العقاب على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تنسيق دعم البعثة عبر الركائز المدنية والعسكرية ومع الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية والإنسانية خارج البعثة. ويجب أن تكون البعثة قادرة على التركيز على مهامها ذات الأولوية في حفظ السلام وأن تتصرف في امتثال صارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

وقد أظهرت هذه المفاوضات أنه لا يوجد توافق في الآراء على نطاق المجلس بشأن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولئن كانت القوة الفعالة جزءا هاما من الحل، فإننا نلاحظ مرة أخرى أن تأثيرها الطويل الأجل سيكون محدودا في غياب التركيز المستمر على الحوكمة. ولا تؤيد المملكة المتحدة فكرة إنشاء مكتب دعم للأمم المتحدة. وما زال يساورنا قلق إزاء المساءلة عن حقوق الإنسان. ولدينا شاغل أساسي بشأن مشاركة الأمم المتحدة في العمليات الوطنية الهجومية لمكافحة الإرهاب. فمن المهم أن نحمي حياد الأمم المتحدة وسلامة وأمن موظفيها.

ونعتقد أن أي مناقشات أخرى بشأن دعم القوة ينبغي أن تنظر في طائفة واسعة من خيارات الدعم، لا سيما تلك التي تقدمها هيئات

أخرى غير الأمم المتحدة. وينبغي لها أن تحدد الكيفية التي تكمل بها القوة استراتيجية أوسع نطاقا لمعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع في منطقة الساحل. وينبغي لها أن تكفل الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونتطلع إلى الدخول في مناقشات صريحة مع أعضاء مجلس الأمن والمنطقة بشأن سبل المضي قدما في الأشهر المقبلة.

وأخيرا، نشاطر أعضاء المجلس شواغلهم بشأن مسار العنف والمعاناة في مالي، ونقف بحزم وراء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهي تضطلع بولايتها في ظروف صعبة. ويستحق جميع الماليين التحرر من انعدام الأمن وأن يجنوا ثمار السلام الدائم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعلق الصين أهمية كبيرة على السلام والاستقرار في أفريقيا، بما في ذلك الحالة في مالي، وتدعم عملية السلام والانتقال السياسي في مالي وتدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في اضطلاعها بدور إيجابي وبناء في تحسين الحالة في مالي، وفقا للقرارات ذات الصلة. وبهذه الروح صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١)، بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة.

تطلب الفقرة ١٩ من القرار من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المسائل ذات الصلة في موعد لا يتجاوز ١٥ تموز/يوليه، بما في ذلك مستويات القوة والحد الأقصى لعدد أفراد البعثة النظاميين. وفي الواقع، عندما قدم الأمين العام تقريره (S/2021/519) إلى المجلس في ١ حزيران/يونيه، أوصى بالفعل بالإبقاء على الحد الأقصى لأفراد البعثة النظاميين. وترى الصين أن التوصية المحددة الواردة في تقرير الأمين العام تتماشى مع الحالة الراهنة في مالي واحتياجات البعثة في أداء ولايتها. ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل لذلك. وتتساءل الصين عن ضرورة أن يطلب القرار من الأمين العام أن يقدم تقريرا آخر عن نفس المسألة بعد شهر أو نحو ذلك.

وأود كذلك أن أشير إلى أن حفظة السلام التابعين للبعثة قدموا إسهامات هامة وتضحيات هائلة في عملية تنفيذ الولاية، وهو أمر ينبغي أن يعترف به مجلس الأمن اعترافا كاملا. غير أن الفقرة ٤٦ من القرار صيغت بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم. فلدى الصين شواغل بشأن نص هذه الفقرة وستطلب من الأمانة العامة أن تسجل تلك الشواغل في المحضر.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠